

مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

المسألة في البسمة

المؤلف

علي بن سلطان محمد (الملا علي القاري)

الملاحظات

• أصل هذه النسخة في المكتبة المحمودية، بالمدينة النبوية.

نور
٢٤

من المجموع

وقف بستانه مدرسه جليله محروسه



بسم الله الرحمن الرحيم رسالة في البسملة على القارئ

بسم الله الرحمن الرحيم

رب زدني علما يا كريم وعلمنا يا رحيم وجعل البسملة في قراءة من سبب بحسب
نقل من فتاوى التوازل لا عام إلى القسائل من حيث متاخر الأثر في عن رجل أبدأ
قراءة سورة براءة فبسم وكسمل على نحو خط فقال هو خط فقال الآن يتبعها النازل
وقال أبو حامد الصحيح ما قال متاخر لأن رجلا لو أراد أن يبدئ بقراءة آية أو سورة
من السور كان مأثورا بأن يستعذ بالله من الشيطان الرجيم ويستعذ بذلك باسم الرحمن
فذلك إذا بدأ سورة التوبة انتهى وقد تعلق بطلان ما من توهم أن البسملة
من أول براءة قول أبي حنيفة راجع إلى هذا هو كذا سبب وأنا أقول وبالله أحول
أن هذا قول باطل ومخالف لكتاب السنة وإجماع الأمة وتفسير بطوارح محمد
أن الأئمة الأربعة منهم من نفي كونها من القرآن كما لا عام ما كذا وأما من
أثبت كالأمام الشافعي وأتباعه وعلمائنا المحققون على أنها آية أنزلت للنفس
ولا شك أن بسملة أول براءة ووسط الفصل خارجة عن البحث اتفاقا وأما ما
الاعظم فليس نص في المسئلة هذا وقد صرح فافهم أن البسملة عندنا ليست
من الناحية فإذا كان كذا لم يذهب إليها ليست منها مع كون الناحية المكتوبة في
جميع مصنفات عثمانية وغيرها وقد ثبت قراءة البسملة فيها بطرق صحيحة عن النبي
صلى الله عليه وسلم داخل السورة وخارجها وتقرر في كذا سبب أن قرأتها كانت بالاعتقاد

لوجه

من واجبة عند بعضهم في أول ركعات السورة على اختلاف في تفسيرها وأن المعتد
عدم وأنها بين الناحية والسورة فمن تصور كونها من أول براءة وذكر في أنها
خطأ هذا لا ينسب العقل السليم والذوق النقيض في القول ما يدل على بطلان هذا
القول السليم وبما أن القراءة الجماعية على أنها ليست من براءة وانفصلت على أنها
قراءة في أول كل سورة ابتداء بها البراءة وخير والناظر في أجزاء السور بين الأئمة
وبركها في إثبات براءة فاتهم اختصوا قيمها والمعتد على عدم يجوز ثم قد قلعة
منهم بطرف نشأه جوازها في أول براءة كمن لاكونها من قبل التبرك أو غيره
من الحال الآية فإن السخاوي قال جواز التسمية في أول براءة حال الابتداء بها
هو القياس لا المنقول المخصوص الذي عليه الأساس قال لأن استقامتها أما لأن براءة
نزلت بالسيف أو لعدم قطعهم معنى الصحابة رضي الله عنهم بأنها سورة مستقلة والأول
مخصوص لمن نزلت فيه ونحن نأخذ بنسب التبرك وعلى الثاني يجوز بما يجوز في الآية
وقد علم الغرض من استقامتها فلا مانع عنها وقال السروي وأما براءة فانزلت
على ترك الفصل بينهما وبين الانفصال بالبسملة وكذا اجمعوا على ترك البسملة في أولها
حال الابتداء بها سوى من رأوا البسملة حال الابتداء بأواسط السور فإنه يجوز
أن يبدئ بها من أول براءة عند من جعلها هي والانفصال سورة واحدة ولا
يبدئ بها عند من جعل السيف على أنها وقال ابن سبيل ولوان قارئنا ابتداء
قراءة من أول التوبة فاستأذنه وصل الاستعاذة بالبسملة قبلها ثم تلا

لم يكن عليه حرج ان شاء الله كما يجوز له ان يبدأ من بعض السورة ان يفصل
 ذلك وانما يجوز ان يفصل اخر السورة او اولها او في بعض السورة
 لان ذلك بدعة وضلال وخرق للجماع والمختلف في هذا الموضع
 على ان قواها جائزة عندهم ولم يبق احداً من تركها مخطئ فيستفي ان يحل قوله على
 ارادة البالغة بناء على دعمه المختار عنده هذا القول ان شاء الله على الخطأ
 في البشارة وقت بطريق من كلامه على السورة ثم استشهد به صحيح
 انه تبع الشريعة وان لم يرد من قواعد السورة في اولها كونها منها والآلة المستوى
 الادراج وغيره ويدل عليه تفصيل صحيح ايضا لكن قد عرفت انه ما مور في اهل
 وخير في شأنها فلا يطابق مدعاه بان تركها مخطئ فمخصص الكلام ومخصص المرام
 ان هذا قول شاذ ينبغي على قياسي غير صحيح موهم ان تكون السورة من اول براءة
 ويومع ذلك بحجته الحكيمة بجملة من غير الاعتبار في كل جملة الال
 حتى في كتاب الضعفاء ما ذلك لو عده تعالى حيث قال انما نحن نذكر
 وانما لنا فظنون وباجراءه عليه الصلوة والسلام ان شاء الله تعالى بسبب هذه الآلة
 على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها فافتح بركك فانها وانما غرض
 الاعتساف وانظر الى ما قال لا تنظر الى ما قال ما تلح على عبيد الله
 انه قال لا يحل لاحد ان يفتي بكون ما لم يعلم من اين متا وقد تبين ان في هذا
 محال قوله اذا خرج الحديث فهو مذموم واخره في الحاشية بقوله ثم قال جامع

هذه

هذه السورة عاصفة وهذا ما ظهر في الجواب والله تعالى جل جلاله اعلم
 بالصواب فيه لجمع الكتاب والكتاب والكتاب والكتاب والكتاب
 غلبت وشكوا في اننا انما نذكر ما جردنا على كيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 تسليماً كذا في يوم الدين قد تم في ماه ربيع الآخر في يوم سبعة من شهر ربيع
 الثاني سنة ١٢٩٧

واما ما عساه بعض الفقهاء ان يفتي صلى الله عليه وسلم فواجب دستور رواه فليذهب
 لا شك فيه وليس الفقهاء ممن يؤخذ عنهم الاحاديث النبوية الا ان يكونوا من اهلها العارفين
 بصحتها من كتبها وكان من السلف يقول ما رايت الساجدين في شيء الا كذب منهم في مثل
 ذلك لانهم يحسنون الظن بان من فاضلهم من كل علم فليخبرون به بين الحق
 والباطل وكذا انما كذا من الدعاء اذا سمعوا حديثاً من اهل العقوبة او وجدوه في كتاب
 من كتب الفضلاء جرموا به وعلوا به كذا في الحديث في النطق بشا قبيحة ودواته وهذا خطأ
 فاحش فاشي انما يؤخذ من معادنه وقد قال تعالى واتوا اليه من اهلها وعمن اهلها
 من ان هذا العلم دين فانظروا انما أخذوا من كافي الشمايل من فتح الاسماع في شرح السماع
 في التارخ في الاربع
 عليه وقره البار
 من عيشه

اعلم ان التقليد عبارة عن اتباع الرجل غيره فيما سمعه منه او راى من فعله مستقداً
 له في غير نظر وامل فيه كما انه جعل قوله خلافة في عنقه في غير مطابقة وليس فيه
 وانما كان تقليد

